

ورقة السياسات العامة

استراتيجيات العمل والخطة

مؤتمر اتحاد المرأة الأردنية

دورة 2024 - 2027

تتضمن ورقة السياسات العامة والتي يعدّها اتحاد المرأة الأردنية، في كلّ دورة انتخابية، قراءة لواقع المشكلات والعقبات التي تواجه عمل الاتحاد في تحقيق أهدافه، وحيث أن رؤيتنا تقوم على مجابهة كل أشكال التمييز ضد النساء، فإنّ السياقات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي يتأثر بها الأردنيين جميعاً، تؤثّر بالضرورة على واقع النساء، وكذا الواقع والسياقات العربية. وفي كل دورة انتخابية يتم قراءة التحديات التي تواجه المرأة الأردنية والعربية، وتأثيرها عليها وعلى مجتمعها، وتحديث أوراق السياسات العامة الأخرى، حيث أننا منظمة وطنية، نسعى لتحقيق المساواة للنساء وكذلك لكافة المواطنين، انطلاقاً من أنّ قضية المرأة هي قضية وطن.

على الصعيد الوطني :

تأثر الأردنيون جميعاً بالعدوان الاسرائيلي المستمر على غزة، وأثر ذلك على حياة الأردنيين، وعلى منظمات حقوق الانسان العاملة في الميدان، حيث عطّل هذا العدوان العديد من الأنشطة التي كان مخطط لها، وقد وضعت قواعد القانون الدولي على المحك، وبدأ الأردنيون يراجعون مصداقية المجتمع الدولي في التصدي للقضايا التي عليه التصدي لها، وكفر الكثيرون بالقانون الدولي وآليات عمله.

فالأردن الرسمي والشعبي تأثر تأثراً مباشراً وخصوصاً، بحكم العديد من الروابط الجغرافية والشائخ الاجتماعية التي تربط بين الأردن وفلسطين، وعليه فقد تداعت كل مكونات المجتمع الأردني للتصدي للاجراءات الاسرائيلية التي استهدفت أهلنا هناك، وكان الاتحاد كما هو دائماً باعتباره مؤسسة حقوقية، تصدّي مثل غيره إلى دعم النساء

الفلسطينيات في غزة وفي كل الأراضي الفلسطينية، وذلك عبر التصدي للسردية والخطاب الغربي الذي لم يكن محايدا على الاطلاق، بل كان منحاذا بشكل فج، ممّا أدى إلى قطع العديد من العلاقات مع منظمات دولية، إمّا أبدت حيادا أو لم تبدِ موقفا يعبر عن جوهر ترجمة مبادئ حقوق الانسان التي تشكل قاسما مشتركا بيننا.

وعلى صعيد آخر، سعى اتحاد المرأة الأردنية، واستجابت الوزارة في أكثر من مكان، ونقصد وزارة التنمية الاجتماعية في تطوير الحوار حول آليات الحماية للنساء، الأمر الذي نبني عليه تقدما ملحوظا في تبادل الآراء حول تغيير جدّي في أساليب الحماية وتعديل القوانين التي تحدّ من تحقيق العدالة والمساواة للنساء، وقد كان للانشطة المشتركة التي نفذناها معا أهمية نبني عليها لفتح الحوار حول كل القضايا والمعضلات، والتي تشكل أساسا لعملا في تحقيق المساواة للنساء.

لا زالت النساء تتعرض للحجز الإداري بحجّة حمايتها، ولوحظ اهتمام من الحكومة الأخيرة بموضوع تقليص صلاحيات الحاكم الإداري فيما يخص التحفظ على النساء اللواتي تقع عليهن جرائم التهديد، وقد تم الافراج عنهنّ، بالإضافة إلى افتتاح دار آمنة والتي تشكل بديلا مؤقتا للسجن، وتحسّين من ظروف المحكومات إداريا، إلا أن هذا القانون لا زال يشكل عائقا أمام حق تقرير المصير للنساء.

يشكّل قانون الأحوال الشخصية دستورا للنساء، حيث يحدّد حركة النساء ويحدد أيضا قدرتهنّ على تقرير المصير في حياتهنّ، كما يعاني القانون من خلل اتجاه كل أفراد الأسرة فهو لا يميّز ضد النساء فقط بل يميّز ضد كل أفراد الأسرة، ويساهم في العديد من المشكلات التي تنشأ داخل الأسر، ويساعد في البقاء على نسب الطلاق التي تصل إلى 37 بالمائة في بعض السنوات.

ولا زال حديث المساواة موضوع جدل بين الأردنيين ، فلا الحكومة ولا البرلمان تأخذ مطالب النساء دون وضع إرث التمييز وكأّنه جزء من الثقافة، ويُدافع عنها باعتبارها ميزة في المجتمعات.

وعليه فإنّ العديد من النساء اللواتي يطالبن بالمساواة كُنَّ عرضة للتهم والتهديد والإقصاء، بسبب آرائهن المطالبة بحقهنّ وقريناتهنّ بالمساواة وحق تقرير المصير، وقد استخدم الدّين كشماعة يُلقى عليه كل مطالب بابقاء النساء مواطنات من الدرجة الثانية، مع العلم أنّ أيّا من هؤلاء المطالبين بذلك لم يعتبر الدّين مرجعيته في كافة القوانين الوضعية الأخرى، فكلّ القوانين الأردنيّة هي وضعيّة، ما عدا القضايا المتعلقة بالنساء أو بالأسرة.

كلّ هذا يضعنا أمام مفترق طرق، إمّا أن نعيد القوانين إلى ما قبل بناء الدولة الحديثة، أو نواكب الحداثة ونطور ما بقي منها عالقا، وفقا لمصالح الأفراد والمجتمع.

ليست المساواة بين الرجل والمرأة استقواء من المرأة على الرجل، بل هي وسيلة لأنّ تتحقق المواطنة بما تنطوي عليه من حقوق وواجبات لكل فرد في المجتمع.

وعليه فإننا نرى أنّ أنصاف الحلول في المطالبة بالحق لم تعد مجدية، ولم تكن يوما، فقد بادرنا وسنستمر في فتح الحوار المجتمعي حول كل القضايا التي تعتبر حساسة، أو تواجه استنكارا وردود فعلٍ القصدُ منها ترهيب النسويات ودفعهن للتراجع عن مطالبهن، فقد اتخذنا القرار سابقا، بأن الدولة المدنية والقانون المدني هو المدخل الوحيد للمساواة.

ندرك تماما أنّ المساواة لا تحقق العدالة الاجتماعية، فالمساواة هي المحطة الأولى التي تقضي إلى العدالة الاجتماعية، عندما يتساوى المواطنون في فرص المشاركة لبناء الوطن، ويتساوى المواطنون أمام العدالة والقانون.

على الصعيد الاقليمي:

يؤمن اتحاد المرأة الأردنية أنّ العمل العربي المشترك، هو الطريق الأمثل لتحرير النساء ولبناء الاوطان، وعليه فإننا جزء لا يتجزأ من الحركة النسوية والتنموية العربية، وعلى قناعة بأنّ علينا أن نلعب دورا هاما في توحيد الجهود من أجل النهوض بالحركة، بما يُفضي لبناء خطابٍ نسوي عربي، واضح المعالم، وأن لا نبقي ردودَ فعلٍ لخطابات تُفرض علينا من الخارج، لا تستجيب لاحتياجات النساء العربيات.

إنّ فردية التعامل مع المنظمات الدولية، أدت إلى اسقاط قضايا النساء العربيات من الأجندات العالمية، سواءً كانت في أروقة الأمم المتحدة أو في أجندة المنظمات الدولية، الأمر الذي فتّت حركتنا وأضعفها، وجعل معظم منظماتنا متلقية للبرامج والأجندات بدل فرضها، سواءً تمثّل ذلك بالتمويل الأجنبي، أو بوضع قضايانا في أولويات المؤتمرات الدولية. لقد تبينّ جلياً هيمنة هذه المنظمات أثناء العدوان على غزة، حيث تصدّت العديد من المنظمات العربية للعدوان الاسرائيلي ولجريمة الابادة الجماعية التي تُمارس هناك، ممّا حدا ببعض المنظمات الدولية إلى قطع التمويل عن منظمات عربية وأردنية عقاباً لها على موقفها.

من اللافت أنّ المنظمات لم تأخذ موقفاً جماعياً اتجاه هذا التيار من الممولين ومن المنظمات الدولية، ولعلنا المنظمة الوحيدة التي رفضت التمويل من جهات عاقبت منظمات بسبب موقفها.

وترجمةً لهذا كله، فقد حرص اتحاد المرأة الأردنية عبر سنوات على التواجد في التحالفات العربية، وكوّس عضويته في الشبكات التي تلتقي معه في الرؤيا.

فنحن أعضاء في العديد من المنظمات، ومؤسسين لعدد آخر منها، وحاز اتحاد المرأة على ثقة هذه المنظمات، والذي برز دوره في الحفاظ على تحالفاته التي أنشأها مثل شبكة رؤى، وتحالف مكافحة الاتجار بالبشر، وتحالف تعديل قانون الأحوال الشخصية، التي تحولت لتحالفات دائمة.

ولما سبق فإننا نضع استراتيجية عملنا بين أيديكم:

ولا بد من الإشارة هنا إلى أننا نجدد الاستراتيجيات التي تمّ الاتفاق عليها في المؤتمر العام، السابق عام 2021، حيث إنّ الاستراتيجيات تختلف عن الخطط؛ فهي تحتاج لسنوات عديدة لتحقيقها ولا تتحقق خلال ثلاث سنوات، إلا أننا سنستمر في بعض الأنشطة ونستحدث أنشطة أخرى.

الاستراتيجية الأولى : استكمال العمل العربي المشترك على انتاج قانون أحوال شخصية، يُصار إلى تقديمه لجامعة الدول العربية، حيث إنّ كل الدول العربية لها ذات المرجعيات وذات الهموم.

الاستراتيجية الثانية : تفعيل العلاقة مع وزارة التنمية الاجتماعية والوزارات الأردنية عموماً، بما يخدم منظومة الحماية المتعلقة بالنساء الأردنيات.

الاستراتيجية الثالثة : السعي لتوفير مناخ سياسي يشجّع النساء على المشاركة العامة، سواء كانت الاقتصادية منها أو السياسية، وذلك من خلال الضغط لإقرار قوانين انتخابية سواء كانت على صعيد البرلمان أو البلديات، توسّع مشاركة المرأة وتساوي بين المواطنين.

الاستراتيجية الرابعة : التصدي لكل أشكال التمر والاقصاء التي تتعرض لها النساء، سواء كان مصدرها القوانين، أو كان مصدرها مجموعات ظلامية تعود بالنساء إلى عصر ما قبل الدولة.

الاستراتيجية الخامسة : السعي مع كل منظمات المجتمع المدني في الأردن، من أجل الوصول إلى منظومة ديمقراطية وشفافة فيما يخص حرية الجمعيات في العمل، والاستخدام الأمثل للتمويل الأجنبي.

الاستراتيجية السادسة : تطوير آليات الحماية التي يستخدمها الاتحاد بتصديّه للعنف الموجّه ضد النساء، من خلال البرامج المختلفة، بالإضافة إلى تطوير آليات توثيق العنف وإصدار التقارير اللازمة، والتي تكون مرجعية موضوعية لاستتباط البرامج والخدمات التي تقدم.

الاستراتيجية السابعة : توسيع دائرة الوعي، ووعي النساء والرجال في المفاهيم التي تُستخدم ويتم تداولها على عكس ما تذهب إليه معانيها ومغازيها، وتشجيع القراءة والبحث والكتابة في المواضيع التي تخص النساء، وتساهم في اثناء الخطاب النسوي الأردني والعربي.

الاستراتيجية الثامنة : المساهمة في زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية، سواءً كان من خلال توفير التشريعات والتدابير التي تغدّي ذلك، أو من خلال المساعدة في توفير فرص عمل وفرص تدريب ترفع كفاءة النساء بما يؤهلهن للانخراط في سوق العمل.

الاستراتيجية التاسعة : التصدي للفقر باعتباره أولوية وطنية، وأولوية للنساء الأردنيات والمجتمع الأردني عموماً، والمساهمة في دمج المرأة في عملية التنمية الشاملة، وترجمة الهدف الأول من أهداف ال SDGs ، حيث تبني الاتحاد منذ صدور الأهداف السبعة عشر، الهدف الأول والخامس والعاشر، وأعطى الثلاث أهداف أهمية قصوى، حيث إنّها ومؤشراتها تتفق وأهداف عمل الاتحاد.

وعليه نضع بين أيديكم خطة عمل اتحاد المرأة الأردنية، للسنوات الثلاث القادمة :

نودّ الإشارة إلى أن خطة الاتحاد تستند إلى استراتيجيات العمل التي تقرها الهيئة العامة. إلا أن اعتمادنا الأساس على التمويل القادم من الخارج، وعليه فإنّ خطتنا تخضع للتقييم المستمر وفقاً لإمكانية تمويلها.

خطة عمل الاتحاد 2024 - 2027

أولاً : الاستمرار في تنفيذ برامج الخدمات وهي دار ضيافة الطفل، وبرنامج الارشاد القانوني والاجتماعي والنفسي ومأوى النساء.

ثانياً : الاستمرار في دورات التوعية القانونية والاجتماعية.

ثالثاً : تقوية كوادر الاتحاد عن طريق عقد دورات متخصصة تتعلق في : دورات فكرية تتعلق بالمفاهيم التي تستخدم في عمل الاتحاد. دورات فنية تتعلق بتطوير أدوات العاملين والعاملات في الاتحاد في مختلف البرامج والمشاريع.

رابعاً : استكمال مشروع قانون الأحوال الشخصية العربي.

خامساً : تنفيذ حملات لتعديل القوانين، منها قانون الجنسية، قانون الحماية من العنف الأسري، قانون الجرائم الالكترونية، قانون العقوبات، قانون منع الاتجار بالبشر، قانون الانتخاب، قانون منع الجرائم، قانون الطفل الأردني، قانون الصحة العامة، وقانون العمل.

سادساً : تنفيذ دورات توعية للمواطنات والمواطنين حول آليات الانتخاب.

سابعاً : تنفيذ دورات توعية للجهات الرسمية وغير الرسمية حول اتفاقية سيداو التي تثير جدلاً واسعاً في المجتمع الأردني.

ثامناً : تنفيذ أنشطة اقتصادية تتعلق بتشجيع النساء للانخراط في سوق العمل، وعقد العديد من الدورات التي تؤهل السيدات للعمل.

تاسعاً : خلق فرص عمل داخل الاتحاد وخارجه، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع انتاجية تساهم في ايجاد فرص عمل.

عاشراً : تشجيع الأردنيين على الزراعة المائية، والعمل على انشاء وحدات زراعة مائية في البيوت وفي أماكن زراعية أخرى.

الحادي عشر : تدريب السيدات العاملات في المجال غير الرسمي على تسجيل مشاريعهن وتدريبهن على مهارات التسويق.

الثاني عشر : خلق برامج ومشاريع تساعد على دمج المرأة في التصدي للمشكلات البيئية.

الثالث عشر : العمل على ضمان وصول النساء لخدمات الصحة الإنجابية.